الأنباء
الاحد 23 مارس 2014

1,6 مليار دينار أرباح "الوطني" تمثل 45,59٪ من مجمل أرباح القطاع

3,6 مليارات دينار أرباح البنوك في 6 سنوات

أرباح البنوك على مدى 6 سنوات

البنوك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
الوطني	255,35	265,22	301,69	302,41	305,13	238,1	1,667,9
الخليج	359,52ـ	28,07ـ	19,06	30,62	30,89	32,1	112,67
التجاري	100,66	0,15	40,45	0,81	1,21	23,5	166,15
الأهلي	46,04	39,17	53,18	50,34	30,03	35,4	254,16
المتحد	51,37	14,26	27,44	31,54	38,54	42,4	205,55
برقان	37,07	6,21	4,66	50,56	55,60	20,10	174,2
بيتك	156,96	118,74	105,98	80,34	87,68	115,9	665,6
بوبيان	1,85	51,70ـ	6,11	7,86	9,13	13,4	38,35
الدولي	19,80	8,24ـ	16,75	10,84	13,17	13,2	73,76
الإجمالي	309,58	355,74	575,32	565,32	571,38	534,1	3,658,34

هشام أبوشادي

أعدت «الأنباء» تقريرا عن أرباح البنوك الكويتية على مدى 6 سنوات فقد بلغت نحو 3,658 مليارات دينار والتي تمثل نحو 88,7٪ من إجمالي مخصصات البنوك في تلك الفترة والبالغة نحو 4,124 مليارات دينار.

وقد سجلت البنوك أدنى أرباحها في عامي 2008 و2009 لتبلغ 309,58 ملايين دينار و355,7 مليون دينار على التوالي، فيما بلغت المخصصات في نفس العامين نحو 808,28 ملايين دينار و734,7 مليون دينار على التوالي، وهما أعلى عامين أخذت فيهما البنوك مخصصات نتيجة شدة تداعيات الأزمة في هذين العامين على البورصة نتيجة عدم تحرك الحكومة لدعم القطاع الخاص كما فعلت أغلب الدول الخليجية التي تقطف أسواقها ثمار تحرك حكوماتها لدعم قطاعها الخاص بشكل مباشر وغير مباشر، فيما ان حوالي 85٪ من الشركات الكويتية لاتزال تعاني من تداعيات الأزمة وهذا ما يعكسه السوق الكويتي حاليا من خسائر متواصلة منذ بداية العام.

وحسب الدراسة، فإن عام 2010 سجل فيه قطاع البنوك أعلى ارتفاع في الارباح على مدى 6 سنوات والتي بلغت نحو 575,32 مليون دينار فيما بلغت المخصصات في ذلك العام نحو 509,7 ملايين دينار والذي يعد أدنى معدل لمخصصات البنوك خلال 6 سنوات.

وفي عام 2012 بلغت أرباح البنوك 571,38 مليون دينار، فيما بلغ حجم المخصصات في ذلك العام نحو 708,36 ملايين دينار، ولكن أرباح البنوك سجلت تراجعا نسبيا في عام 2013 لتصل الى 534,1 مليون دينار نتيجة انخفاض أرباح البنك الوطني من 305,13 ملايين دينار في عام 2012 الى 238,1 مليون دينار في عام 2013 مع ارتفاع مخصصات البنك الوطني في نفس العام إلى 143,56 مليون دينار، ما يعني أن عام 2013 يمثل أعلى عام أخذ فيه البنك الوطني مخصصات خلال 6 سنوات.

بدايات الأزمة

ووفقا للدراسة فإن أرباح البنوك في عام 2008 الذي يُعد بداية الأزمة بلغت 669,1 مليون دينار، إلا أنها تراجعت إلى 309,58 ملايين دينار بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدها بنك الخليج والتي بلغت نحو 359,52 مليون دينار، وهو ما أدى إلى ارتفاع مخصصات قطاع البنوك في ذلك العام الى 808,28 ملايين دينار.

وفي عام 2009 بلغت أرباح البنوك نحو 443,75 مليون دينار ولكنها تراجعت ال 355,74 مليون دينار نتيجة تكبد 3 بنوك خسائر بلغت 88 مليون دينار وهم بنك الخليج وبوبيان وبنك الكويت الدولي، وحسب الدراسة فإن عامي 2008 و2009 يمثلان أصعب عامين مر بهما القطاع المصرفي، حيث بلغت خسائر 3 بنوك وهم: بنك الخليج والبنك الدولي وبنك بوبيان نحو 447,53 مليون دينار منهما نحو 387,59 مليون دينار خسائر بنك الخليج الذي بلغت مخصصاته في هذين العامين نحو 444,9 مليون دينار.

وعلى الرغم من أن عام 2013 كان يتوقع أن يتعافى فيه القطاع المصرفي من تداعيات الأزمة بشكل ملحوظ، كما حدث للبنوك الخليجية إلا أن أرباح البنوك اتسمت بالتذبذب والتراجع، ففي النصف الأول من عام 2013 حقق القطاع المصرفي أرباحا بلغت نحو 280,92 مليون دينار إلا أنها تراجعت في النصف الثاني من العام نفسه إلى 253,18 مليون دينار، وهذا يعود إلى مخصصات البنوك في النصف الأول من عام 2013 كانت في حدود 313,2 مليون دينار إلا أنها ارتفعت في النصف الثاني من العام إلى 405,7 ملايين دينار منها نحو 225,9 مليون دينار مخصصات الربع الأخير من العام.

ترتيب أرباح البنوك

تصدر بنك الكويت الوطني أرباح القطاع على مدى 6 سنوات والتي بلغ مجموعها نحو 1,667 مليار دينار والتي تمثل نحو 45,59٪ من مجمل أرباح القطاع والتي بلغت نحو 3,6 مليارات دينار، فيما بلغت مخصصات البنك الوطني خلال هذه السنوات نحو 496,17 مليون دينار، وجاء بيت التمويل الكويتي في المركز الثاني من حيث ترتيب الأرباح والتي بلغت نحو 665,6 مليون دينار والتي تمثل نحو 18,19٪ من مجمل أرباح القطاع فيما بلغت مخصصاته خلال تلك الفترة نحو 1,4 مليار دينار.

وجاء البنك الأهلي في المركز الثالث بأرباح بلغت نحو 254,16 مليون دينار فيما بلغت مخصصاته خلال تلك الفترة نحو 204,5 ملايين دينار.

واحتل البنك الأهلي المتحد المركز الرابع بأرباح قدرها 205,5 ملايين دينار فيما أن مخصصاته بلغت نحو 150 مليون دينار.

وفي ضوء هذه الأوقات فإن نحو أرباح البنوك مستقبلا سيكون مرتبطا بشكل رئيسي بنمو المحفظة الائتمانية وتراجع حجم المخصصات التي تتأثر بشكل واضح بمجريات حركة السوق الكويتي والشأن الاقتصادي بشكل عام خاصة سرعة تنفيذ المشاريع التنموية.

يذكر أن القطاع المصرفي في الكويت عانى من تعثر كبير في مجمل المحفظة الائتمانية نتيجة إسراف البنوك في الإقراض مقابل رهن الأسهم والعقار، وإن كانت رهونات الأسهم تسببت في خسائر كبيرة للبنوك على مدى 6 سنوات أدت الى أخذ مخصصات ضخمة وصلت الى 4,1 مليارات دينار وفقا لدراسة أعدتها «الأنباء» ونشرتها الأسبوع الماضي.

في رده على سؤال تعديلات قانونها

فهد الجوعان لـ «الأنباء»: غرفة التجارة صديقة هيئة أسواق المال

عاطف رمضان

قال عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان في تصريح لـ «الأنباء» إن «الغرفة» جهة استشارية تجتهد في إعطاء أفضل النصائح والاستشارات للجهات المعنية على أي قانون اقتصادي، وأن السلطة التنفيذية هي التي تطرح القانون بشكله النهائي بعد التصويت عليه من قبل البرلمان.

وعن رأي الغرفة في القوانين، لاسيما قانون هيئة أسواق المال تحديدا والتوجهات لإجراء تعديلات عليه، ذكر الجوعان أن أي قانون يصدر ليس قرآنا منزلا، مشيرا إلى أنه دائما يدعم تطبيق القوانين المجربة بالمنطقة. واضاف أن الغرفة صديقة هيئة اسواق المال والصديق دائما ينصح صديقه ومن المفترض ان يأخذ الاخير بالنصيحة.

وعن مدى تجاوب الجهات التنفيذية في الأخذ بملاحظات «الغرفة» فيما يخص بعض القوانين خاصة قانون الهيئة أفاد بأن «الغرفة» إذا وصلت إلى تجاوب السلطة التنفيذية في الأخذ بملاحظاتها بنسبة 80٪ يعتبر ذلك نجاحا.

وأوضح أن «الغرفة» صديق نصوح ويتقبل الرأي الآخر وهي أول من كانت تدعم إنشاء هيئة أسواق المال.

من جانب آخر أفاد الجوعان بأن قائمة الأسرة المرشحة لانتخابات مجلس إدارة غرفة التجارة تضم مرشحين جددا وشبابا وهي امتداد لسفينة الماضي والأصالة والعراقة والعمل، متمنيا دعمها من قبل الجميع.

ولفت إلى أن جهود «الغرفة» واضحة فيما يخص القوانين الاقتصادية المختلفة التي تصدر وأن تحركاتها من خلال الجهات والقنوات الرسمية واضحة للجميع بهذا الخصوص.

وعن استراتيجية «الغرفة» ذكر الجوعان «الغرقة» كجهة اقتصادية تعمل دائما على متابعة الأوضاع الجارية بالكويت، مبينا أن ذلك يحدث بشكل غير معلن عبر تحركات بعيدة عن الإعلام وبالتالي هناك حاجة لزيادة الجرعة الإعلامية.

نجاح لـ «الغرفة» لو تجاوبت الحكومة مع 80٪ من مقترحاتها

قائمة الأسرة تضم مرشحين جدداً وشباباً وهي امتداد لسفينة الماضي

فهد الجوعان

---

6 مقترحات لكي لا نبالغ في رد الفعل

مناف الهاجري مغرداً: لا للمقترحات الارتجالية والتدخلات السياسية لتغيير قانون الهيئة

غرّد الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي مناف الهاجري في حسابه على «تويتر» معلقا على ما تردد أخيرا عن اتجاه إلى إجراءات تعديلات في قانون هيئة أسواق المال الذي لا يبدو انه هناك اتفاقا حولها في السوق.

وقال في التغريدة التالي: حتى لا نبالغ في رد الفعل.

6 مبادئ مقترحة قبل الخوض في تغيير قانون هيئة أسواق المال.

1 ـ أن نتذكر أن دور الهيئة استراتيجيا يتكون من شقين، (أ) شق تطوير أسواق رأس المال والنهوض بها خليجيا وعالميا عبر جذب الشركات العائلية وغيرها من الشركات والصناديق والسندات تحت مظلة السوق، و(ب) شق الرقابة والحكم الصالح.

2 ـ وأن نتذكر ان الهيئة تشكل أول محاولة إصلاح حقيقية لأحد القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلاد، هذه التجربة نجحت في بعض المواطن، وتحتاج للمراجعة في مواطن أخرى عبر الطرق المؤسسية.

3 ـ الابتعاد عن المقترحات الارتجالية والتدخلات السياسية عبر تبني منهجية واضحة وشفافة لمراجعة القانون، ودعوة الشركاء الحقيقيين لهذه العملية وهي الجهات المتخصصة مثل غرفة التجارة واتحاد شركات الاستثمار والجمعية الاقتصادية.

4 ـ المحافظة على الإنجازات التي حققتها الهيئة منذ إنشائها وهي لا يستهان بها وأهمها ترسيخ ثقافة النزاهة في القطاع المالي.

5 ـ بناء القدرات وإصلاح المؤسسات الحكومية المرتبطة بمصالح القطاع الخاص حتى تطبق مبادئ الحوكمة على جميع قطاعات الدولة بشكل متوازن ولا تكون الحوكمة عبئا على الخاص فقط دون غيره من قطاعات الدولة.

6 ـ التركيز على جوهر الحكم الصالح من خلال التوجه نحو الرقابة عبر المبادئ العامة المرنة (مثل مبادئ النزاهة والشفافية) لا عبر القرارات التفصيلية.

هيئة الأسواق أول محاولة إصلاح حقيقية في البلاد

يجب المحافظة على إنجازات الهيئة منذ إنشائها.. أهمها ترسيخ ثقافة النزاهة للقطاع المالي

جدل أميركي حول رفع الفائدة

رويترز: تعارض اثنان من واضعي السياسة الاقتصادية الأميركية لدى الاحتياطي الفيدرالي في وجهات النظر عما إذا بات المركزي الأميركي على استعداد للمخاطرة بارتفاع معدلات البطالة من أجل تجنب أزمة مالية محتملة.

فقال جيرمي ستاين أحد أعضاء المجلس الاحتياطي الفيدرالي إنه ينبغي على البنك المركزي فعل ذلك، في حين اختلف معه في الرأي نارايانا كوتشرلاكوتا رئيس الاحتياطي الفيدرالي لمينيابوليس. وكلاهما أستاذا الاقتصاد السابقان خلال مناقشتهما في مؤتمر عقد في مقر مجلس الاحتياطي الفيدرالي بواشنطن.

ولكن من شأن هذا النقاش أن يكشف للقارئ واقع الحياة التي تلوح في الأفق بعد الاجتماع الذي عقدته رئيسة الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين الأربعاء الماضي في خطوات سريعة منها لوضع أول سياسة لها للمرة الأولى لها بعد توليها المنصب والتي أثارت من خلالها احتمال رفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما كان متوقعا.

حيث بدأ أقوى بنك مركزي في العالم بتخفيض التيسير الكمي الضخم بشرائه للسندات التي يهدف من خلالها لتعزيز سوق الوظائف في الولايات المتحدة، ولكن يبدو أن المسؤولين لدى الاحتياطي الفيدرالي قد زاد قلقهم بشأن أن الحفاظ على السياسات السهلة جدا ولفترة طويلة قد يشجع المستثمرين على اتخاذ الكثير من المخاطر، مما سيخلق الكثير من الفقاعات التي قد تنفجر في نهاية المطاف وتعصف بالأسواق المالية من جديد.

وقد حذر ستاين علنا ولأكثر من عام من أن انخفاض معدلات الفائدة قد يؤجج عدم الاستقرار المالي، كما أعلن أول من أمس الجمعة بأن العوائد المنخفضة بشكل كبير في سوق السندات قد تكون علامة على أنه قد حان الوقت لخفض الاحتياطي الفيدرالي للتيسير الكمي، حتى وإن كان ذلك سيضر بالوظائف.

وقال كوتشر لاكوتا إن تكلفة رفع الفائدة لتجنب احتمالية حدوث أزمة مرجحة هو ببساطة لا يستحق كل هذا العناء.

ومن خلال مؤتمر منفصل للاقتصاديين على الجانب الآخر من واشنطن، دافع المسؤول الأعلى بالاحتياطي الفيدرالي عن تصريحات رئيسته جانيت يلين في وقت سابق الأسبوع الماضي باقتراح البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بحلول الربيع المقبل، أي بعد حوالي 6 أشهر من انتهاء برنامج التيسير الكمي لشراء السندات.

في حين قال جيمس بولارد رئيس الاحتياطي الفيدرالي عن سانت لويس خلال مأدبة غداء مع الصحافيين في معهد روكينغز، انه من خلال استطلاعات للرأي لدى القطاع الخاص إن ذلك لا يختلف كثيراً عما كانوا يسمعونه من الأسواق المالية، لذا فإنه مجرد اقتراح.. انه مجرد تكرار لذلك.

وبعد اجتماع أعضاء السياسيات بالاحتياطي الفيدرالي الأربعاء الماضي، قال مجلس الاحتياطي الاتحادي انه يتوقع الإبقاء على أسعار الفائدة قريبة من الصفر إلى «وقت طويل» بعد الانتهاء من برنامج التحفيز الكمي لشراء السندات، والذي من المتوقع الانتهاء منه على نطاق واسع بنهاية العام الحالي.

وخلال مؤتمر صحافي بعد الاجتماع عقبت يلين بملاحظة عن الفترة «ربما تعني هذه الفترة ستة أشهر أو شيء من هذا القبيل» في إشارة إلى موعد رفع معدلات الفائدة. وعلى الفور هوت أسعار السندات والاسهم، حيث استنبط المتداولون والمستثمرون من أن رفع الفائدة قد يأتي في وقت أقرب مما كان متوقعا له. في حين واصل متداولو العقود الآجلة التداول على اعتبار أن أبريل 2015 سيمثل أول موعد لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة. ذلك قبل ثلاثة أشهر مما كان يعتقد قبل اجتماع وضع السياسات بالبنك الاحتياطي الفيدرالي.

وقال رئيس الاقتصاديين لدى بنك أوف أنجلترا لزملائه الاقتصاديين وواضعي السياسات أن على محافظي البنوك المركزية الالتزام بأن يقولوا للأسواق عن ظروف الأسواق التي تدعو لرفع أسعار الفائدة بدلا من موعدها.

وقال دايل سبنسر الذي كان يتحدث من قبيل الصدفة في نفس الغرفة التي أعلنت فيها يلين عن ملاحظتها بأنه لا يعلم ما سيحدث لأسعار الفائدة خلال الفترة من 6 أسهر إلى 12 شهرا.

ولم تحضر يلين المؤتمر يوم الجمعة.

من جانبه، تهرب ريتشارد فيشر، الرئيس لدى الاحتياطي الفيدرالي بدالاس من الإجابة على تساؤل عن معنى عبارة «وقتا إلى حد بعيد» أو «considerable time»

ولكن في إجابته عن سؤال آخر منفصل يتعلق بأدوات الاحتياطي الفيدرالي للخروج عن سياسته النقدية المتساهلة للغاية، قال إن أداة رفع الفائدة لاتزال بعيدة، وأكمل، «أنا لا أريد أن أحدد فترة زمنية» والسؤال الحالي هو، متى سيرفع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة عن الصفر الذي قاربه أواخر 2008؟ فالإجابة عن هذا التساؤل تهم الأسر والشركات على حد سواء لأنها تحدد خططها للإنفاق والاستثمار والتوظيف.

فبهدف وضع الشفافية في الاعتبار، وعد الاحتياطي الفيدرالي من قبل في ديسمبر 2012 بالحفاظ على معدلات الفائدة منخفضة حتى ينخفض معدل البطالة إلى 6,5٪ على الأقل، ومادام التضخم لن يرتفع عن 2,5٪. ولكن الآن وقد انخفض معدل البطالة إلى 6,7٪ ولا يزال التضخم أكثر قليلا هدفها وهو 2٪، فقد قرر واضعو السياسة هذا الأسبوع هجر هذا المنهج.

مدير البورصة السابق يقترح تعديلات على قانون الهيئة

علق المدير العام السابق لسوق الكويت للأوراق المالية حامد السيف على اتجاه مجلس الأمة إلى تخصيص ساعتين في جلسة الأربعاء 2 أبريل لمناقشة أوضاع البورصة الكويتية واحتمال مناقشة تعديلات على قانون هيئة أسواق المال، وقال السيف إنه في خصوص ما نشرته «الأنباء» حول الـ 37 تعديلا التي أعدها المحامي المتخصص بأسواق المال د.بدر الملا، يرى بضرورة الأخذ بتعديلات المواد التالية التي لم تتطرق التعديلات الأخيرة لها:

● المادة (19) حيث يجب ربط ميزانية الهيئة بميزانيات الدولة مثل باقي الهيئات مع الاستقلالية وميزانيتها تحت رقابة ديوان المحاسبة.

● المادة (33) حول التخصيص للقانون (7) لسنة (2010) حيث يجب من خلاله تطبيق قانون (37) لسنة (2010) للتخصيص، حيث يتطلب مستثمرا استراتيجيا لشراء الحصة الاستراتيجية في الشركة محل التخصيص ووجود سهم ذهبي للدولة للرقابة.

● المادة (156) المتعلقة بنقل أموال والمبنى من السوق الكويتية إلى ملكية هيئة الأسواق، وهناك شبهة دستورية من حيث نقل (220) مليون دينار من البورصة إلى الهيئة من دون رقابة من ديوان المحاسبة، فهي أموال عامة يجب أن تذهب إلى خزينة الدولة وربط ميزانيتها بميزانية الدول.

● المادة (157) القاضية بنقل جميع موظفي البورصة إلى موظفين لدى الهيئة وهي من الإشكاليات القانونية المضرة بموظفي السوق.

● (المادتان) (156) (157) تم وضعهما في الأحكام الختامية للقانون من دون سبب وجيه وعقدتا المشكلة بين الهيئة والسوق إلى اليوم.

● المواد (19) و(33) و(156) و(157) من أهم المواد التي يجب تعديلها ولم تتطرق التعديلات الأخيرة إليها.

حامد السيف